AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: +251 11 551 7700 Fax: +251 115182072
Website: www.au.intwww.africa-youth.org

58/21/11/5

الدورة الأولى للجنة الفنية المتخصصة

حول التنمية الاجتماعية العمل والعمالة

أديس أبابا، إثيوبيا، 20-24 أبريل 2015

الموضوع: " الحماية الاجتماعية من أجل التنمية الشاملة "

برنامج بشأن تعزيز الحماية الاجتماعية

في المؤسسات الصغير والمتوسطة الحجم

—

مقدمة:

1- يشكل العمال غير الرسميين 60% من القوى العاملة العالمية ويشملون مجموعة متنوعة من السكان فيما يتعلق بنوع التشغيل والوضع الاجتماعي والقانوني. ويتعرضون لانعدام الأمن الوظيفي والضعف بدرجة أكبر من العمال الرسميين مع قدر قليل من الحصول على الرعاية الصحية الجيدة بتكلفة ميسورة أو عدم الحصول عليها بتاتا. ونتيجة لذلك، يعاني العاملون غير الرسميين من ضعف متزايد لسوء الحالة الصحية والإصابة والمرض. وعلاوة على ذلك، غالبا ما تكون ظروف العمل غير آمنة وغير صحية.[1]

2- يشمل البرنامج مجموعة من الوحدات الاقتصادية انطلاقا من المؤسسات المتناهية الصغر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما حددتها السياسات والنظم القطرية. وفضلا عن ذلك، فإن أعدادا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل في الاقتصاد غير الرسمي، بينما يلاحظ وجود العمالة غير الرسمية في المؤسسات الرسمية. وتعمل كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي. وهي تشمل أيضا الأعمال الاجتماعية والقطاعات التعاونية.

3- في إطار منظور مؤسسات سوق العمل الأفريقية، توظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر نسبة من السكان في سن العمل ويتم الاعتراف بها بشكل متزايد كمحركات انتاجية للنمو والتنمية الاقتصاديين للبلدان الأفريقية. ففي العديد من البلدان الأفريقية توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو 50% من الوظائف. ويقدر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنسبة 70% من الناتج المحلي الإجمالي في غانا. كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل حتي 91% من الأعمال الرسمية في جنوب أفريقيا، وتساهم بما يتراوح بين 52 % و57% في الناتج المحلي الإجمالي وتوفر نحو 61% للعمالة. وفي غانا توفر المؤسسات الصغيرة حوالى 85% من العمالة

[1] نقاط الضعف الصحية لعمال القطاع غير الرسمي و مؤسسة روكفلر، مايو 2013

الصناعية وتساهم بحوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي لغانا وتشكل نحو 92% من الأعمال التجارية في غانا [2].

4- يقدر البنك الدولي خطر الإصابة المهنية المميتة وغير المميتة في المنطقة الاقتصادية لأفريقيا جنوب الصحراء بأنها تزيد بخمس مرات على تلك الموجودة في أوروبا وأمريكا(Benach et al 2007).

5- وهذا يشير إلى أي مدى يكون أمرا استراتيجيا وملائما لأفريقيا أن تستفيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوسيع الحماية الاجتماعية كي تشمل جميع العمال، وبالتالي تسريع القضاء على الفقر في القارة وتعزيز العمالة اللائقة في جميع مجالات الاقتصاد والأعمال التجارية. وهناك سلسلة من الدراسات حول ممارسات وأدوات وتقنيات الصحة والسلامة المهنية تعتبر الصحة والسلامة المهنية جانبا هاما من ممارسة الأعمال التجارية الجيدة وإدارة الجودة. وهي دليل على وجود صلة بين توفير السلامة والصحة المهنية ونتائج الشركة الإيجابية.

أولا-ثغرات تغطية الحماية الاجتماعية في المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في أفريقيا

حماية الأمومة، استحقاقات الطفل والأسرة:

6- من حيث المبدأ، فإن حماية الأمومة تكفل تأمين الدخل للحوامل وأمهات الرضع واسرهن وكذلك الوصول الفعال إلى الرعاية الصحية الجيدة للأمهات، مع العمل في نفس الوقت على دعم المساواة في العمالة والمهنة. وعلى المستوى العالمي، يغطي قانون نظم

[2] قضايا في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في غانا وجنوب أفريقيا، جوشوا أوبور، وزارة المالية، جامعة غانا كلية إدارة الأعمال، ويغون و بيتر كوارتي، معهد البحوث الإحصائية والاجتماعية والاقتصادية، جامعة غانا، ليغون، 2010

الاستحقاقات النقدية للأمومة الإلزامية أقل من 40% من النساء في العمل و57% إذا تم ادراج التغطية الطوعية (غالبا للنساء في التوظيف الذاتي).

7- إن التحديات التي تواجه أفريقيا هي ذات شقين. أولا: تعمل أعداد كبير من النساء في الزراعة والاقتصاد غير الرسمي والادراك المتزايد لعلاقات العمالة. ثانيا: هناك العديد من نقاط الضعف (المؤسسية والفنية والمالية) في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إدارة حماية الأمومة.

الحماية الاجتماعية للرجال والنساء في سن العمل

8- يتعرض الرجال والنساء في سن العمل لمجموعة من المخاطر المرتبطة بالعمل مثل البطالة واصابات العمل والعجز والمرض والأمومة. فعلى المستوى العالمي، يتم تخصيص 2,3% من الناتج المحلي الإجمالي لنفقات الحماية الاجتماعية للنساء والرجال لضمان تأمين الدخل أثناء سن العمل، مما يتراوح بين 0,5% في أفريقيا و 5,9% في غرب أوروبا. يمكن تفسير الأداء الأفريقي الضعيف جدا لحد كبير بالحصة الكبيرة للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات الأفريقية مع التغطية المنخفضة و/ أو غير الكافية للحماية الاجتماعية للموظفين.

الحماية الاجتماعية للنساء والرجال المسنين

9- نظرا للنسبة العالية من العمالة غير الرسمية في أفريقيا جنوب الصحراء، فإن نسبة 8,4% فقط من القوى العاملة تسهم في تأمين المعاش التقاعدي ولها الحق في المعاش القائم على الاشتراكات، مقارنة ب 47,4% و 34,0% في شمال أفريقيا و آسيا والمحيط الهادئ و 38% في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

10- تُعتبر تغطية المسنين في أفريقيا منخفضة بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، فإن مستويات المعاش ليس كافية، مما يحد من قدرتهم على منع الفقر في سن الشيخوخة. كما أن الإصلاحات التي تم تنفيذها بالفعل أو الجاري تنفيذها لنظم المعاشات التقاعدية

قد لا تأخذ في الحسبان خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توظف غالبية العاملين، بمن فيهم الأشخاص العاملون لحسابهم. وتوفر حكومات 6 دول أعضاء في الاتحاد الأفريقي فقط المعاشات للمسنين.

التغطية الصحية:

11- في بعض البلدان الأفريقية، تمتد التغطية الصحية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التحدي المتمثل في إساءة استعمال المخدرات والكحول التي تنطوي على آثار سلبية على رفاه العمال وإنتاجيتهم. وتتوفر بحوث محدودة جدا في هذا المجال.

12- يمكن الوقاية من الأمراض المهنية في أماكن عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتكتسي تدابير الصحة والسلامة في أماكن عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية حاسمة، وتحتاج إلى التعزيز لأنها تشكل قضية اقتصادية واجتماعية على حد سواء بالنسبة للدول الأعضاء.

13- في عام 2009، بحثت لجنة العمل والشؤون الاجتماعية ورقة توجيهية بشأن " تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والسل والملاريا في عالم العمل" (LSC/EXP/10(VII). وقد استكشفت الورقة نطاق تأثير الأوبئة الثلاثة المتمثلة في فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والسل والملاريا على عالم العمل. وهي تغطي الأنشطة والهياكل المرتبطة بمكان العمل في القطاعين العام والخاص، في الاقتصاد غير الرسمي والعمل المأجور وتقدم أمثلة بارزة يقوم بموجبها الشركاء الاجتماعيون والدول الأعضاء بمعالجة الأوبئة وتسلط الضوء على بعض المجالات ذات الأولوية للاسترعاء إليها واتخاذ إجراء بشأنها كطريق للمضي قدما.

14- وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤثر إساءة استعمال الكحول والمخدرات على الصحة والأمن في مكان العمل تأثيرا سلبيا. وهما يشكلان مصدر قلق في عالم العمل في أفريقيا ولاسيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الإحصاءات والفجوات المعرفية

15- إن عدم وجود بيانات موثوق بها وقابلة للمقارنة بخصوص الحماية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، كما هو الحال في أفريقيا، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد غير الرسمي يعيق جهود أصحاب المصلحة في فهم التحديات وتصميم سياسات فعالة.

16- إن البحوث ذات الصلة المباشرة بالحماية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة جدا وتركز معظم الأدبيات على البلدان المتقدمة. وقد أجرى قليل من البحوث والدراسات المركزة على الصحة والسلامة المهنية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القارة لتوفر دليل على تصميم السياسات ووضع النصوص التنظيمية. وتساهم هذه الفجوات المعرفية في تردد مديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الانخراط في برامج الصحة والسلامة المهنية، وحيث حال بينهم وبين ذلك تصورهم للآثار السلبية لهذه البرامج من حيث تكاليف التشغيل وفقدان الإنتاجية.[3]

17- هذه هي الحاجة الماسة لدعم قضية الأعمال للحماية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا، مما يشمل جميع اصحاب المصلحة في القطاع العام والخاص وكذلك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وتحتاج الجامعات والمؤسسات البحثية إلى تحديد هويتها وإشراكها في الأمر.

18- يجب بذل الجهود لتطوير إحصاءات الحماية الاجتماعية وإدارة المعرفة في أفريقيا. وهناك حاجة إلى جدول أعمال لبحث كيفية سد الفجوات المعرفية.

[3] منظمة العمل الدولية، هل يمكن زيادة الإنتاجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلا ل الاستثمار في صحة العمال؟Xenia Scheil-Adlun g, 2014

ثانيا: البيئة السياسية والقانونية والمؤسسية

البيئة السياسية:

19- تكرس خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة مجال أولوياتها الرئيسي رقم 3 " للحماية الاجتماعية و الإنتاجية من أجل النمو المستدام والشامل." وتدعو نتائجها المتوقعة إلى " توسيع نطاق تغطية جوانب الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات المستبعدة من العمال وأفراد أسرهم وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية في أفريقيا."

20- هناك التزام محدد بـ " تنفيذ مبادرة قارية خاصة حول الضمان الاجتماعي تستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون الوثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية " ومن ناحية أخرى، كُلفت المجموعات الاقتصادية الإقليمية بـ " تعزيز الحوار الاجتماعي الإقليمي حول الحماية الاجتماعية ووضع آليات ومؤسسات إقليمية بشأن الحماية الاجتماعية،" وفيما يخص التحدي المحدد المتمثل في توفير الصحة والسلامة المهنية للعمال الشباب الأكثر تضررا من المخاطر المهنية، يلتزم قادة الاتحاد الأفريقي بـ " تعزيز حملة أمن الشباب وعمل المرأة،" مع الدعوة إلى تهيئة ظروف عمل أكثر سلامة وأمنا للشباب والنساء."

21- سياسات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة حول التصنيع والتجهيز الزراعي والزراعة والاقتصاد الأزرق ... الخ، ستحدث زخما قويا نحو دمج المزيد من تكنولوجيات الانتاج الحديثة والمبتكرة التي يمكن أن يكون لها تأثير على المخاطر المهنية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

22- وبغية تسهيل وتسريع تنفيذ الالتزامات الرئيسية المذكورة أعلاه وغيرها من الالتزامات ذات الصلة، يتم اقتراح هذا البرنامج الخاص بشأن الحماية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

البيئة القانونية

23- يعتبر الضمان الاجتماعي حقا من حقوق الإنسان كما هو معترف به بموجب المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ووفقا لمنظمة العمل الدولية فإن " الضمان الاجتماعي حماية يوفرها المجتمع للأفراد والأسر المعيشية لضمان حصولهم على الرعاية الصحية وضمان تأمين الدخل لاسيما في حالات الشيخوخة والبطالة والمرض والعجز وإصابات العمل والأمومة أو فقدان المعيل.

24- على المستوى العالمي، توفر اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة حول العمالة والحماية الاجتماعية والتوصيات، أساسا معياريا لتصميم و تحسين أطر تنظيمية وطنية في المجالات (أنظر قائمة الملاحق). وعلى وجه التحديد، تعيد الاتفاقية رقم 102 تجميع حالات الطوارئ التسعة القديمة للضمان الاجتماعي (الرعاية الطبية والمرض، والبطالة والشيخوخة، وإصابات العمل، والمسؤوليات الأسرية والأمومة والعجز والبقاء على قيد الحياة) في أداة واحدة شاملة وملزمة قانونيا.، كما أن التوصية رقم 202 تركز على سد فجوات الضمان الاجتماعي وحصول الجميع على تغطية شاملة من خلال وضع نظم شاملة للضمان الاجتماعي تتكون على الأقل من : (1) الحصول على الرعاية الصحية الأساسية بما في ذلك رعاية الأمومة (2) تأمين الدخل الأساسي للأطفال (3) تأمين الدخل الأساسي للأشخاص في سن العمل الذين لا يستطيعون كسب الدخل الكافي، لاسيما في حالات المرض والبطالة والأمومة والعجز و (4) تأمين الدخل الأساسي للمسنين.

25- وعلى المستوى القاري، تتمثل الأطر السياسية الرئيسية في: "برنامج حول رفع مستوى الاقتصاد غير الرسمي،"، " خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين " و " أجندة الإنتاجية الأفريقية." أما السياسات القارية الأخرى ذات الصلة فهي الاستراتيجية الصحية لأفريقيا وحملة التعجيل بالحد من وفيات الأمهات والأطفال والرضع في أفريقيا، وخطة العمل بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية (خطة عمل مابوتو)، فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا و مكافحة المخدرات.

وقد قامت بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية بمواءمة الأطر القانونية للعمالة والحماية الاجتماعية في دعم حركة القوى العاملة الإقليمية والمهارات وقابلية المزايا الاجتماعية للنقل.

26- وفيما يتعلق بالدول الأعضاء، فإن أحكام قوانينها الخاصة بالعمل والضمان الاجتماعي تنطبق على جميع أشكال المنظمات الاقتصادية بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي بعض البلدان، يسمح قانون العمل بإنشاء هياكل الصحة والسلامة المهنية المشتركة التي تخدم مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفتقر إلى القدرات المالية والمؤسسية لتشغيل نظمها المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية. وتبقي التحديات متمثلة في ملاءمتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنفاذها بصورة فعالة، وكذلك ملاءمة نُهج تنفيذ عمليات تفتيش العمل على حساب النهج الترويجية على أساس تعليم مديري وعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدعم الفني لها وتوفير والحوافز من أجل اعتماد برامج الحماية الاجتماعية.

البيئة المؤسسية:

27- حيثما توجد مؤسسات الحوار الاجتماعي على جميع المراحل، فهي أدوات لتوفير المنبر المطلوب للتفكير الجماعي والمشاركة في الحماية الاجتماعية للعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذا يكمل المنظمات الوطنية للصحة والسلامة المهنية عندما، توجد وتعمل خارج الأطر التنظيمية.

28- وعلى المستوى الوطني، تعتبر مؤسسات سوق العمل من العناصر الفاعلة الرئيسية، لاسيما وحدة تفتيش العمل و صناديق المعاش ووكالات الضمان الاجتماعي مع مختلف الادوار الإستراتيجية والتشغيلية حول الوقاية وكذلك الامتثال. ونظرا لانشغالها بمستوى البطالة باعتبارها بارامترا حاسما لاستدامتها، ويمكن لوكالات الضمان الاجتماعي وصناديق المعاش أن تنظر في إمكانية المزيد من المشاركة في دعم العمل اللائق

ولاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وثمة مثال واحد في زيمبابوي حيث أنشأت الهيئة الوطنية للضمان الاجتماعي صندوقا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 5 ملايين دولار بهدف دعم التحول إلى وظائف رسمية لائقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتتولى إدارته مؤسسات التعاون الإنمائي الصغيرة والمتوسطة.

29- من المقترح أن يقوم قسم الموارد البشرية والإدارة الإشراقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعزيز قدراتها الفنية بشأن وضع نظم الحماية الاجتماعية وتنفيذها ورصدها. ويمكن أن تلعب الدعوة والأنشطة الترويجية و المنظمات غير الحكومية والتعاونيات وغيرها من منظمات المجتمع المدني دورا حاسما ومؤثرا إلى جانب الشركاء الاجتماعيين.

30- يعتبر حصول عاملي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأفراد أسرهم على النظام الصحي بفعالية وتكاليف ميسرة أمرا ضروريا. وتشمل هذه آليات وصول مناسبة انطلاقا من إنشاء البني التحتية الصحية إلى شراكات مع النظم الصحية القائمة.

31- تمتلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي القدرة على تصميم سياسة الصحة والسلامة المهنية الإقليمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاشراف عليها وتنفيذها من خلال اللجنة الفنية المعنية بالعمل والعمالة والضمان الاجتماعي.

32- يوجد في مقدمة المهارات المهنية وتطوير المعرفة حول العمل المتصل بالحماية الاجتماعية جوانب عجز تتطلب وضع برنامج للتدريب والخدمات الاستشارية وبناء وتعزيز القدرات/ للصحة والسلامة المهنية للمهنيين والفنيين، بالتعاون الوثيق مع شبكة الجامعات ومراكز إدارة العمل الإقليمية الأفريقية.

33- تتدخل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بشأن الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي وفي المناطق الريفية. إن نظام التأمين الصحي المجتمعي والتأمين الصحي الاجتماعي هما أداتان أساسيتان مستخدمتان للتأمين على صحة العمال غير الرسميين في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وتسجل دائرة

الصحة المهنية في تنزانيا عمالا في القطاع غير الرسمي في مجموعات أعضاء وتوفر خدمات صحية وتساعد المجموعات على تحسين الظروف الصحية وتشكل لجنة للصحة والسلامة. وتعتبر منظمة تنزانيا للرعاية الصحية المتبادلة ونظام التأمين الصحي مثالا آخر لمظلة منظمة التأمين الصحي للاقتصاد غير الرسمي في دار السلام وتوفر الرعاية الصحية لجميع أعضائها وأفراد أسرهم على أساس التأمين علاوة على تدابير السلامة والصحة المهنية.

34- وأخيرا، حتي لو كان النظام المؤسسي للصحة والسلامة المهنية متوفرا، فإن عدم وجود آليات مالية مناسبة يعرض تنفيذه وتحقيق أهدافه للخطر. ويمكن استكشاف أنظمة تمويل مبتكرة، مثل الجمع بين خدمات الائتمان المتناهي الصغر مع خدمات التأمين الاجتماعي المتناهي الصغر. والمثال على ذلك هو تجربة الشراكة من أجل تعبئة الائتمان والقروض في السنغال وهي مؤسسة سنغالية للتمويل الأصغر مع إنشاء مؤسسة مكرسة للتأمين الصحي للمستفيدين من القروض. و يمكن لوزراء المالية دعم هذه الآليات.

رابعا: التعاون الدولي:

35- بالنظر إلى حجمها الصغير وطبيعتها ومرونتها التنظيمية، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تكون فعالة في تحسين ظروف العمل، اذا تم تحفيزها على نحو سليم، مع الإشراف المناسب والانفاذ والحوافز. ومع ذلك، فإن حجم المؤسسة (الموارد و وفورات الحجم) سيحدد قدراتها على وضع ترتيبات رسمية للحماية الاجتماعية.

36- تتطلب المنافسة في الاقتصاد العالمي للشركات بناء رأس مال بشري صحي وموهوب، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر عادة إلى القدرة التنظيمية اللازمة لجذب القوى العاملة الأكثر إنتاجية والمحافظة عليها، بالنظر، من بين أمور أخرى، إلى ضعف أنظمتها الخاصة بالصحة والسلامة المهنية. لقد جلبت العولمة الطلب على معايير العلاقات الصناعية بما يتماشى مع المعايير الدولية. وهناك

انشغالات بشأن الحماية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأفريقية المشاركة في شتي أشكال التعاقد من الباطن مع المؤسسات المتعددة الجنسيات واقتصادات الاستعانة بمصادر خارجية مثل مراكز الاتصال أو مصانع الملابس / النسيج. وتنطبق نفس الانشغالات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة ضمن مناطق تجهيز الصادرات أو ما يماثلها. وبالتالي، هناك اهتمام متزايد في الآونة الأخيرة من قبل المؤسسات المتعددة الجنسيات بتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل جميع العاملين فيها، بما يتجاوز الالتزامات القانونية كجزء من سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات. وهذه الاستراتيجية الشاملة للأعمال التجارية تعود بالنفع على للعاملين، و وعلى المؤسسة والمجتمع المحلي المحيط بها.[4] هذا يتطلبه الإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولية للمبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية على وجه التحديد القسم الخاص بـ "ظروف العمل والحياة".

37- ويترجم هذا إلى كوادر التعاون الدولية مثل الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي. وبالفعل، لقد اتفق الطرفان على أن أسواق العمل التي تحترم معايير العمل الدولية هي تشكل عوامل هامة في جميع بلدانها التي تلعب فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا، على نحو خاص، في خلق فرص العمل. وهي أيضا "تؤكد على أن الوظائف المقترنة بحقوق العمال، وتغطية الضمان الاجتماعي والدخل اللائق وتساهم في نمو أكثر استقرارا، وتعزز الاندماج الاجتماعي والحد من الفقر"[5]. وبالتالي، فإن الطرفين كليهما ملتزمان بدعم التعاون في هذه المجالات. وعلاوة على ذلك، فإن مجموعة الـ 20 تلتزم مرارا وتكرارا بتعزيز ودعم النمو الشامل من خلال خلق فرص العمل وتوفير الحماية الاجتماعية للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وكالة الصحة والسلامة المهنية التابعة للاتحاد الأوروبي تمتلك الإمكانات الكفيلة بالانخراط في التعاون

[4] تمديد الضمان الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات متعددة الجنسيات: دراسة تفسيرية، لوتيسي وهيلموت Schw arzer منظمة العمل الدولية

[5] الإعلان – القمة الرابعة الاتحاد الأوروبي – أفريقيا، 2-3 أبريل 2014، بروكسل

الدولي، بما في ذلك المنطقة الأفريقية. وعلى المستوى العالمي، توجد فرص الشراكة مع مجموعة الـ 20 والبنك الدولي كذلك.

38- وأخيرا، يمكن أن يكون الشركاء الدوليون الآخرون، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات، بمثابة عوامل أساسية في التنفيذ الفعال. ويهدف العديد من المنظمات والشبكات الدولية إل تنظيم العمال غير الرسميين، وحماية حقوقهم وتحسين قدراتهم على العمل، بما يشمل تحسين ظروف صحة وسلامة العمال غير الرسميين. وسيتم تحديد إطار للشراكة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– للحماية الاجتماعية.

39- سيكون البرنامج شريكا مع مؤسسات دولية مثل منظمة العمل الدولية والجمعية الدولية للضمان الاجتماعي. كما ستشارك المنظمات الإقليمية في التنفيذ: المؤتمر الدولي للرعاية الاجتماعية للحوار المتعلق بالسياسة العامة والخبرة الفنية، والمراكز الإقليمية الأفريقية لإدارة العمل للتدريب وبناء القدرات والخدمات الاستشارية.

خامسا: الأهداف:

40- فيما يلي أهداف البرنامج :

1- تطوير الدعوة والاتصال بشأن الحماية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا،

2- تعزيز الأطر التنظيمية والمؤسسات الملائمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

3- تعزيز الإحصاءات و نظام إدارة المعرفة للمؤسسات الصغيرة – والمتوسطة للصحة والسلامة المهنية.

41- ستتم متابعة الأهداف من خلال الاستراتيجيات الواردة في المصفوفة المرفقة بالبرنامج.